

E

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/1994/53  
11 February 1994  
ARABIC  
Original : ENGLISH

المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية  
في أي جزء من العالم مع إشارة خاصة إلى  
البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من  
البلدان والاقاليم التابعة

التقرير النهائي عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان  
المقدم من السيد فيليكس إرماكورا ، المقرر الخاص ،  
وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٦٨/١٩٩٣

المحتويات

| <u>المفحة</u> | <u>الفقرات</u> |                                                        |
|---------------|----------------|--------------------------------------------------------|
| ٣             | ٨ - ١          | مقدمة .....                                            |
| ٦             | ٢٩ - ٩         | أولا - نظرة شاملة على الحالة العامة في أفغانستان ..... |
|               |                | الف - الأحداث التي وقعت في أفغانستان منذ تقديم         |
| ٦             | ١٥ - ٩         | التقرير السابق (A/48/584) .....                        |
|               |                | باء - مشاكل حقوق الإنسان على ضوء الحالة                |
| ٨             | ٢٩ - ١٦        | السياسة الراهنة في البلد .....                         |

المحتويات (تابع)

| <u>المفحة</u> | <u>الفقرات</u>                                                  |
|---------------|-----------------------------------------------------------------|
| ١٣            | ٣٨ - ٣٠ ..... شانيا - مشكلة اللاجئين والمشردين                  |
| ١٧            | ٤٣ - ٣٩ ..... ثالثا - المجتمع الدولي وحقوق الإنسان في أفغانستان |
| ١٩            | ٤٥ - ٤٤ ..... رابعا - القضايا الأخرى لحقوق الإنسان              |
| ٢٠            | ٦٤ - ٤٦ ..... خامسا - الاستنتاجات والتوصيات                     |
| ٢٠            | ٥٤ - ٤٦ ..... ألف - الاستنتاجات                                 |
| ٢١            | ٦٤ - ٥٥ ..... باء - التوصيات                                    |

### مقدمة

١ - عين رئيس لجنة حقوق الإنسان ، لأول مرة في عام ١٩٨٤ ، المقرر الخاص لكي يدرس حالة حقوق الإنسان في أفغانستان . وذلك بموجب طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وارد في قراره ٣٧/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ . ومنذ ذلك الحين ، ظلت اللجنة تجدد ولايته بمدة منتظمة في قرارات أيدها المجلس ، وطلب فيها الى المقرر الخاص رفع تقارير الى اللجنة والى الجمعية العامة . وحتى الان قدم المقرر الخاص تسعة تقارير الى اللجنة (E/CN.4/1985/21 ، وE/CN.4/1986/24 ، وE/CN.4/1987/22 ، وE/CN.4/1988/25 ، وE/CN.4/1989/24 ، وE/CN.4/1990/25 ، وE/CN.4/1991/31 ، وE/CN.4/1992/33 ، وE/CN.4/1993/42) ، وتسعة تقارير الى الجمعية العامة (A/40/843 ، وA/41/778 ، وA/42/667 ، و Corr.1 ، وA/43/742 ، وA/44/669 ، وA/45/664 ، وA/46/606 ، وA/47/656 ، وA/48/584) .

٢ - وقررت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها التاسعة والاربعين ، بقرارها ٦٦/١٩٩٣ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣ ، أن تمدد ولاية المقرر الخاص لمدة سنة واحدة ، وهو التمديد الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٧٥/١٩٩٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ . وقدم المقرر الخاص تقريراً مؤقتاً للجمعية العامة (A/48/584) في دورتها الثامنة والاربعين ، تضمن استنتاجات وتوصيات أولية . وفي الدورة الثامنة والاربعين للجمعية العامة ، وبعد أن أحاطت الجمعية علماً مع التقدير بالتقرير الذي قدمه إليها المقرر الخاص ، فإنها قررت ، بقرارها ١٥٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، أن تبقي قيد النظر ، خلال دورتها التاسعة والاربعين ، حالة حقوق الإنسان في أفغانستان في ضوء العناصر الإضافية التي تقدمها لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣ - وقد قام المقرر الخاص ، بعد أن جددت لجنة حقوق الانسان ولايته في دورتها التاسعة والاربعين ، ووفقاً للممارسة المعمول بها في الماضي ، بزيارة المنطقة مرة أخرى بغية الحصول على المعلومات من أوسع قاعدة ممكنة . وقد زار باكستان في ١٣ و١٧ و١٨ و٢٠ أيلول/سبتمبر ، وزار أفغانستان في ١٤ و١٥ و١٦ و١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ . وقد تضمن تقريره المؤقت الى الجمعية العامة (A/48/584) النتائج التي توصل اليها .

٤ - ووفقاً للممارسة المعمول بها في الماضي ، فقد عقد المقرر الخاص العزم على زيارة أفغانستان وباكستان من أجل استكمال تقريره المطلوب تقديمه إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين . وكان قد خطط للسفر إلى المنطقة من ٢ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، ولكنه اضطر إلى إلغاء رحلته لأسباب صحية في نهاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ . ومع ذلك فقد ارتأى المقرر الخاص أن يقوم بهذه الزيارة في

منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ . وبسبب القتال الشديد الذي اندلع في كابول وفي أنحاء أخرى من أفغانستان بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، لم يتمكن المقرر الخاص من تحقيق الزيارة التي كان قد خطط لها ولذلك لم يتمكن من الاجتماع بالشخصيات السياسية وغير السياسية المختصة في المنطقة . وعلى الرغم من ذلك ، فقد تابع المقرر الخاص التطورات في أفغانستان يوماً بيوم . وقد أصيب المقرر الخاص بصدمة عنيفة إزاء الصراعات الحربية المسلحة التي اندلعت في كابول وأجزاء أخرى من أفغانستان بكشافة لم يسبق لها مثيل بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ مسببة خسائر فادحة في الأرواح ، وقع معظمها في صفوف المدنيين الأبرياء ، وأصدر المقرر الخاص بياناً في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أدان فيه الأعمال الحربية في أفغانستان ودعا جميع الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان . واستمر في متابعة الحالة عن كثب وأحاط علماً بالبيانات التي أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة ، ورئيس مجلس الأمن والممثل الشخصي للأمين العام في أفغانستان وباكستان بتاريخ ١٢ و ٢٤ و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ على التوالي التي أعربوا فيها عن أسفهم لاستمرار القتال على نطاق واسع في أفغانستان وللمعاناة التي يسببها للمدنيين الأبرياء . وأجرى مشاورات أيضاً في جنيف مع ممثلي مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر . وقد تسنى للمقرر الخاص أيضاً الاجتماع بـممثلي العديد من المنظمات وبكثير من الأفراد في نيويورك وجنيف وفيينا .

٥ - وعلى أية حال ، فقد علم المقرر الخاص في أوائل شباط/فبراير ١٩٩٤ أن وفدين رفيعي المستوى من كلا الجانبين المتحاربين ، من مؤيدي الرئيس ومن المتحالفين مع رئيس الوزراء ، موجودان في إسلام آباد وبيشاور . ولو كان المقرر الخاص قد التقى بهما وبغيرهما من الزعماء غير المشتركين في القتال لكان قد تسنى له الحصول على معلومات مباشرة عن الحالة الراهنة السائدة في أفغانستان ، ولكانت قد أتحت له الفرصة لكي يناقش مع الأشخاص المختصين الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من الحالة السائدة منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ . ولذلك ، فقد كتب المقرر الخاص بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ إلى مساعد الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان والتقى به في ٧ شباط/فبراير بغية الحصول على تصريح بزيارة المنطقة التي طالب بها العديد من الأشخاص المختصين . وللأسف ، لم يرخص له بالاضطلاع بالمهمة لأن الموعد المقترح لا يسمح باتمامها قبل النظر في البند ١٢ من جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان بوقت كاف . وعلى الرغم من أن المقرر الخاص يقدر ضرورة مراعاة المواعيد المحددة في هذا السياق ، إلا أنه يشعر أن الحالات الاستثنائية تستحق موقفاً استثنائياً ويرغب في الاعراب عن خيبة أمله لعدم تمكنه من أداء مهمته على وجه كامل .

٦ - ومن أجل صياغة التقرير الحالي بأكبر قدر ممكن من الحياد والموضوعية ، فقد درس المقرر الخاص باهتمام بالغ المعلومات الغزيرة المكتوبة المتعلقة بولايته التي

ظهرت في الصحافة الوطنية والدولية وقيّمها على نحو منتظم ، واطلع أيضا على تقارير مختلفة تتعلق بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان أعدتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وعلى الأخص التقارير التي أعدها مكتب الممثل الشخصي للأمين العام في أفغانستان وباكستان ومنسق المساعدة الإنسانية لأفغانستان . وقد درس المقرر الخاص باهتمام بالغ المعلومات الشفهية والتحريرية التي أتاحها له المنظمات غير الحكومية التي تعالج المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والجوانب الإنسانية للقضية الأفغانية مثل منظمة العفو الدولية والرابطة الدولية لحقوق الإنسان ورابطة الأفغانيين لحقوق الإنسان .

٧ - ويود المقرر الخاص أن يعرب عن امتنانه الخالص لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ولمكتب الممثل الشخصي للأمين العام في أفغانستان وباكستان ومنسق المساعدة الإنسانية لأفغانستان ، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية بما قدموه من مساعدة ثمينة في صياغة التقرير الحالي ، الذي اكتمل في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤ .

٨ - ويتضمن الفصل الأول من التقرير الحالي نظرة شاملة على الحالة العامة في أفغانستان ويصف الأحداث التي وقعت هناك منذ أن قدم المقرر الخاص تقريره إلى الجمعية العامة . وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتناول بأسهاب مشكلات حقوق الإنسان على ضوء الوضع السياسي الراهن في ذلك البلد . ويتناول الفصل الثاني مشكلة اللاجئين والمشردين بينما يصف الفصل الثالث الأعمال التي اضطلع بها المجتمع الدولي . ويبحث الفصل الرابع في قضايا أخرى تتعلق بحقوق الإنسان في أفغانستان . ويحتوي الفصل الخامس على الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها المقرر الخاص من تحليل المعلومات المتوافرة .

## أولا - نظرة شاملة على الحالة العامة في أفغانستان

### الف - الأحداث التي وقعت في أفغانستان منذ تقديم التقرير السابق (A/48/584)

٩ - لم تتغير الحالة السياسية الشاملة التي تؤثر على حالة حقوق الإنسان في أفغانستان تأثيرا كبيرا منذ انعقاد مجلس الشورى لأهل الحل والعقد في كابول بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ التي كتب عنها المقرر الخاص بالتفصيل . وانتخب السيد رباني ، رئيس حزب الجمعية الإسلامية السياسي والمرشح الوحيد لمنصب رئيس الجمهورية بأغلبية ٩١٦ صوتا مقابل ٥٩ . وصدرت احتجاجات تدعي بأن الشورى لم تتم وفقا للشريعة الإسلامية وقاطعها خمسة من رؤساء الأحزاب السياسية التسعة . واجتمع ممثلو الأحزاب السياسية الذين لم يشاركوا في مداوات الشورى ، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في جلال آباد ، عاصمة ننغرهار ، وأصدروا بيانا من ٤ بنود . وقدمت عدة فصائل سياسية أفغانية أخرى مقترحات بديلة ، لم يمكن تنفيذ أي منها .

١٠ - وحيث أن التوتر السياسي القائم لم ينخفض ، فقد قبلت مختلف الاطراف السياسية بالمساعي الحميدة للمملكة العربية السعودية ، وجمهورية ايران الإسلامية وباكستان وقررت أن تلتقي في اسلام آباد . وجرى اعتماد اتفاق السلام الافغاني الذي يقع في عشرة بنود والذي أرفقت به وثيقة بعنوان "تقسيم السلطات" ، في ٧ آذار/مارس ١٩٩٣ (انظر النصوص في S/25435) ولكنه لم ينفذ الا تنفيذا جزئيا للغاية .

١١ - واذ تبينت صعوبة تنفيذ اتفاق اسلام آباد ، فقد اجتمع زعماء الأحزاب السياسية الافغانية مرة أخرى في جلال آباد بمقاطعة ننغرهار ، بين ٣٠ نيسان/ابريل و١٧ أيار/مايو ١٩٩٣ وأبرموا اتفاقا ووقعوا عليه ، وقد تضمن في جملة أمور ، توزيع عدد من المناصب الوزارية . ويحتوي الاتفاق الذي أبرم في جلال آباد على ميثاق المجلس الأعلى لدولة أفغانستان الإسلامية الذي يتمثل دوره في اتاحة توجيهات تتعلق بتصريف الشؤون السياسية اليومية . ونص الاتفاق أيضا على تشكيل لجنة انتخابية ووضع نظامها الأساسي . وقد وافقت جميع الاطراف والجماعات المعنية على تشكيل حكومة لفترة ثمانية عشر شهرا ، أي لغاية حزيران/يونيه ١٩٩٤ ، يبقى فيها السيد برهان الدين رباني رئيسا للجمهورية ويضطلع فيها السيد قلب الدين حكمتيار أو مرشحه بمنصب رئيس الوزراء . وقد تقرر أنه خلال الشهرين التاليين لتوقيع الاتفاق ، سيتولى الرئيس شؤون وزارة الدفاع بينما يضطلع رئيس الوزراء بشؤون وزارة الداخلية . وقد أقسم السيد قلب الدين حكمتيار اليمين كرئيس للوزراء في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٣ في تشاراسباب ، وهي قرية تبعد ٢٥ كيلومترا من العاصمة كابول .

١٢ - بيد أن زعمي جبهة التحرير الوطني الافغاني والجبهة الاسلامية الوطنية لافغانستان لم يوقعا على وثيقة تحتوي على عدد من القرارات لانهما إدعيا أنها تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان حيث فرضت ارتداء الحجاب على النساء . وفي ١٩ أيار/مايو ، قرر زعماء الاحزاب الغاء المناصب والامتيازات الممنوحة اثناء فترة حكم النظام الشيوعي . واحتفظ العديد من الاشخاص الذين لم يشغلوا مناصب رفيعة في الحكومة السابقة ولم يتهموا بارتكاب جرائم ، بمناصبهم في الاجهزة الادارية الحالية ، في كابول والمقاطعات على السواء .

١٣ - وفصل الباب المعنون "تقسيم السلطات" الوارد في اتفاق السلم الافغاني الذي اعتمد في اسلام آباد في آذار/مارس ١٩٩٣ ، سلطات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونص على أن رئيس الوزراء هو الذي يتولى تشكيل الحكومة ، التي تعمل وفقا لمبدأ المسؤولية الجماعية . وأن يجري حل الخلافات عن طريق المناقشة . وعلى الرغم من تشكيل هذه الحكومة الاسلامية ، إلا أن التنافس بين الجماعات المؤيدة لرئيس الجمهورية والجماعات المؤيدة لرئيس الوزراء كان من القوة بحيث تعذر حل الخلافات عن طريق المفاوضات . وقد لجأت بدلا من ذلك الى استخدام القوة يوميا . وأشار المقرر الخاص في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة ، في الفقرة ٢٧ الى أن رئيس الوزراء لا يستطيع دخول العاصمة في حين أن رئيس الدولة لا يستطيع أن يفادرها إلى منطقة تخرج عن دائرة نصف قطرها كيلومتر واحد ، على الرغم من أن كلا منهما قد قام بزيارات رسمية لبلدان أجنبية . ولم تتغير هذه الحالة حتى وقت اكتمال التقرير الحالي .

١٤ - واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، شهدت كابول بعضا من أعنف المعارك التي حدثت فيها ، في سياق الصراع على السلطة بين القوى الموالية لرئيس الدولة السيد رباني وبين مناصري رئيس الوزراء السيد حكمتيار . وقد شكل تحالف سيامي وعسكري جديد يدعى بمجلس التنسيق الاعلى للثورة الاسلامية في أفغانستان يتألف من الحزب الاسلامي الذي يتزعمه السيد حكمتيار ، وحركة الجبهة الاسلامية الوطنية التي يتزعمها الجنرال عبد الرشيد دوستم ، وهو من زعماء ميليشيات الاوزبك السابقين ، وكان حليفا للرئيس السابق نجيب الله وبالتالي لوزير الدفاع السابق السيد أحمد شاه مسعود ، وجبهة التحرير الوطني الافغانية التي يتزعمها الرئيس الافغاني السابق السيد صيف الله مجددي ، والسيد محمود بارياي ، شقيق السيد بابرك كارمال الذي كان رئيسا لافغانستان اثناء فترة النظام السابق ، وعدد من الجماعات الاخرى . وطالب مجلس التنسيق الاعلى للثورة الاسلامية في أفغانستان باستقالة الرئيس رباني الذي تحالفت قواته مع مجلس الشورى في المنطقة الشمالية الذي يتزعمه وزير الدفاع السابق السيد مسعود .

١٥ - وأفادت التقارير بأن الرئيس رباني قد وصف النزاع القائم بأنه جهاد ضد القوات الشيوعية وحلفائها . وبقي الحزبان السياسيان الحزب الاسلامي وحركة الانقلاب الاسلامي محايدان ولكنهما أدانا دور الشيوعيين في القتال الحالي . ودعت الجبهة الاسلامية الوطنية لافغانستان إلى وقف القتال ، واجراء حوار سلمي وعقد اجتماع طارئ يقوم على قاعدة واسعة تحت اشراف الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي . وهكذا فإن الصراع القائم على السلطة لم يأت بشخصيات جديدة إلى المسرح السياسي الافغاني ولكنه أسفر عن تشكيل تحالفات جديدة . وقد أشارت التغييرات في التحالفات التي تنجم عن الصراع على السلطة مزيداً من الشكوك بشأن انتماءات الاشخاص الى أي من التشكيلات السياسية لا بين السكان فحسب ولكن بين مراقبي المسرح السياسي الافغاني أيضا . لذا فإن الطابع الجديد للتغيرات في التحالفات ، قد جعل الاستقرار السياسي في البلد أكثر زعزعة . إلا أن عنصرا واحدا بقي على حاله وهو: أن الضحايا الرئيسيين للصراع على السلطة لا زالوا من السكان المدنيين .

#### باء - مشاكل حقوق الإنسان على ضوء الحالة السياسية الراهنة في البلد

##### الحالة في كابول

١٦ - وفي تقرير رفعه المقرر الخاص إلى الجمعية العامة تحدث عن عمليات القتل الجماعي العشوائي في كابول نتيجة الهجمات بالصواريخ والهجمات الجوية التي استخدمت فيها القنابل العنقودية . بيد أن النزاع المسلح في كابول الذي يدور منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ لم يسبق له مثيل في نطاقه وشدته وقد سبب مرة أخرى خسائر فادحة في الأرواح وأضراراً في الممتلكات . وقد تعرضت المدينة لهجمات صاروخية عشوائية ولقصف بالمدفعية الثقيلة . ويعتبر ما أفادت به التقارير عن القصف الجوي للأحياء السكنية في كابول واستخدام الطرق العامة كمدرج للطائرات المقاتلة من السمات الجديدة المقلقة للغاية التي اتسم بها القتال الحالي .

١٧ - وعلاوة على الأحياء المتضررة أثناء المنازعات السابقة في كابول ، فقد أفادت التقارير أن أحياء جديدة لم تكن قد تأثرت كثيراً أثناء نشوب أعمال العنف السابقة مثل منطقة القصر الرئاسي . ووزير أخبار خان وميكرو ريان قد أصيبا بكثير من التدمير والتخريب . بينما يقال عن منطقة شهريناو ، التي توجد فيها معظم أبنية الأمم المتحدة ، أنها أصبحت شبه مهجورة تماماً . وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، أصيب مبنى موظفي الأمم المتحدة الذي يقع في تلك المنطقة بصاروخ ألحق به أضراراً جسيمة . وتواصل استهداف المستشفيات والمرافق الطبية أيضا في هذه الجولة من جولات القتال . وقد أبلغ المقرر الخاص أن أحد أهم المعالم الثقافية والدينية الافغانية الموروثة . وهو جامع بولي كشتي الذي يقع في وسط مدينة كابول ، قد أصيب بعدة قذائف

مباشرة من المدفعية وقيل إنه قد دُمّر . فضلا عن ذلك فيدعى أن سوق النقود الذي يقع في منطقة سراي شهباده ، الذي زاره المقرر الخاص في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، قد سلب وأضرمت فيه النار .

١٨ - وأبلغ المقرر الخاص بأن عمليات القصف بالصواريخ والمدفعية في كابول قد بدأت منذ فجر ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ والناس نيام ، وقد بدأت مباشرة اثر ذلك عمليات السلب التي ارتكبتها مختلف الجماعات المشاركة في القتال . وتفيد التقارير بأن رجال الميليشيات الذين يتزعمهم الجنرال دوستم كانوا قد بدأوا العمليات الحربية . وأبلغ أشخاص تمكنوا من مغادرة المدينة منظمات حقوق الإنسان بأن عنف الهجمات بالصواريخ والمدفعية بلغ من الشدة حداً لم يُتَح لهم الوقت الكافي لدفن أعضاء أسرهم الذين قتلوا ولكنهم تركوا جثثهم في المنازل وأغلقوا الأبواب وغادروها . وأفادت التقارير بأن آلاف الأسر قد شوهدت وهي تهرب من مناطق القتال المستعر كيما تبحث عن ملاذ في أماكن أكثر أمناً .

١٩ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة بياناً أعرب فيه عن أسفه لتجدد القتال في كابول ودعا كل الجماعات إلى وقف العمليات الحربية .

٢٠ - ومن المؤسف أن القتال استمر دون هوادة . واثراً نداء وجهته الحكومة الباكستانية وأيدته الأمم المتحدة ، جرى وقف إطلاق النار لمدة ٢٤ ساعة في كابول في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بين الأطراف المتحاربة ، مما سمح بإجلاء الموظفين الدوليين للأمم المتحدة الباقين في كابول وعدد من الدبلوماسيين وسمح لعدد من السكان بالمغادرة . بيد أن القتال استؤنف مباشرة ، مما سبب خسائر إضافية في الأرواح وفي تشريد الناس وتهديم الممتلكات . وقد تابع المقرر الخاص الأحداث عن كثب في أفغانستان ، وأصدر بياناً في ١١ كانون الثاني/يناير أدان فيه القتال المسلح وناشد جميع الأطراف احترام حقوق الإنسان .

٢١ - وحيث أن النزاع المسلح استمر بلا هوادة ، فقد أصدر الأمين العام بياناً شاملاً في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أعرب فيه عن أسفه لاستمرار القتال في أفغانستان وأفصح عن نيته في إرسال بعثة خاصة إلى ذلك البلد حالما تصبح الظروف مؤاتية ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٤٨ . وفي ١١ شباط/فبراير ، أعلن الأمين العام عن تعيين السيد محمود مستيري (تونس) لرئاسة البعثة الخاصة التي سيكون السيد سوتيريوس موسورييس ، الممثل الشخصي للأمين العام في أفغانستان وباكستان ، عضواً في أعضائها .

٢٢ - وأفادت التقارير عن استمرار القتال العنيف في كابول وعن وقوع المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين والمزيد من تدمير الممتلكات . واستمر عدد كبير من الناس في الابتعاد عن بيوتهم وأجبروا على طلب الملاذ في أماكن أكثر أمنا في كابول ، وخاصة باتجاه الشرق ولكن باتجاه الشمال والجنوب أيضا . وعلى ضوء الحالة السائدة ، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ .

٢٣ - وعلى الرغم من النداءات المذكورة آنفا ، استمر القتال في كابول واستخدم القصف الجوي والهجمات المكثفة بالصواريخ حتى في أكثر الأحياء السكنية اكتظاظا بالسكان . وأصدر الممثل الشخصي للأمين العام في أفغانستان وباكستان بيانا في هذا الصدد بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ .

٢٤ - ومع الأسف يبدو أن جميع النداءات المذكورة أعلاه لم تجد أذنا صاغية . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، أبلغ محافظ كابول المقرر الخاص بأنه منذ تولي الحكومة الإسلامية السلطة في عام ١٩٩٢ ، دُمر حوالي ٣٦ ٠٠٠ منزل تدميرا جزئيا أو كليا وأصيب ما يربو على ٣٠ ٠٠٠ منزل بأضرار نتيجة النزاع المسلح . وقدر عدد الذين لقوا مصرعهم خلال الفترة ذاتها بزهاء ١٠ ٠٠٠ شخص . وفي وقت استكمال التقرير الحالي ، يُعتقد أن ٩٠٠ شخص على الأقل قد لقوا حتفهم في كابول منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بينما أفادت التقارير عن جرح ١٠ ٠٠٠ شخص . وأبلغ أن ضخامة حجم جولة القتال الدائر حاليا التي وصفتها منظمات الإغاثة بأنها أسوأ بكثير من الجولات السابقة ، قد أسفرت عن تدمير جزء كبير من المدينة . وفيما عدا وقف إطلاق النار الذي احترمته الأطراف المتحاربة في ٨ كانون الثاني/يناير ، فتعزى فترات هدوء القتال إلى الظروف الجوية فقط .

٢٥ - وعلاوة على نداءات المجتمع الدولي لإنهاء القتال والوصول إلى تسوية النزاع عن طريق المفاوضات ، فقد أفادت التقارير بأن عددا كبيرا من قادة الميـدان الأفغانـيين ، ورجال الدين ، والعلماء المعروفين ، والتربويين والشخصيات البارزة الأخرى ، قد أنشأت هيئة هدنة كيما تعمل كوسيط بين الأطراف المتحاربة ، بقيادة القائد جلال الدين حقاني المرشح لتولي منصب وزير العدل في الحكومة الحالية . وستُصبح هذه الهيئة فيما بعد مجلس شوري إصلاحي . وأبلغ أن لجنة وماسة تتألف من ٤٥ مجاهداً من القادة الميدانيين من منطقة كابول قد حاولت أيضا أن توفق بين الأطراف المشتركة في النزاع المسلح الحالي .

#### الحالة في مزارى شريف

٢٦ - ومنذ عام ١٩٩٢ ساد الهدوء منطقة مزارى شريف عاصمة مقاطعة البالخ في شمال البلد التي يسيطر عليها الجنرال عبد الرشيد دوستم . وقد ذكر المقرر الخاص في تقريره الذي قدمه إلى الجمعية العامة في الفقرة ٣٢ ، أن التنافس بين الحزبين المتنازعين (في كابول) لم ينعكس بالضرورة على الأجزاء الأخرى من البلد حيث توجد قوات لهما . بيد أن هذا الحال لم يستمر حينما نشب قتال عنيف في كابول وفي مزارى شريف في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، إذ ان القتال في هاتين المدينتين قد نشب أساساً بين القوات الموالية للرئيس رباني والقوات المؤيدة للتحالف الذي يرأسه الجنرال دوستم ورئيس الوزراء حكمتيار . وأبلغ أن الاشتباكات بين الأشخاص المواليين لكلا الطرفين قد استهلت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ . وبصورة أدق ، قامت القوات المتحالفة مع وزير الدفاع السابق أحمد شاه مسعود ، والتي انضمت إليها القوات المتحالفة مع الجنرال مؤمن وهو حليف سابق للجنرال دوستم ، بمهاجمة قاعدة الجنرال دوستم بالقرب من مزارى شريف . وقيل إن الجنرال مؤمن قد قتل بعد ذلك في حادث سقوط طائرة هليكوبتر . وفي نهاية الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ، هدأ القتال في المدينة ولكن الحالة بقيت متوترة للغاية . وقد تلقى المقرر الخاص أنباء تفيد بأن مكتب برنامج الغذاء العالمي ومنزل موظفي الأمم المتحدة في مزارى شريف قد هوجما ونهباً أثناء القتال . وقد أعيد توزيع الموظفين الدوليين للأمم المتحدة على المدن الأخرى في المنطقة . ويقال إن مستودع برنامج الغذاء العالمي قد نهب جزئياً . وأشارت المنظمات الإنسانية إلى أنها واجهت مشاكل عديدة من جراء الإصابات التي وقعت في مدينة مزارى شريف حيث جرح ٢٠٠ شخص بينما لم يكن هناك سوى مستشفى واحد فقط يعمل من بين المستشفيات الثلاثة التي تضمها المدينة .

#### الحالة في ساروبي وتاغاب

٢٧ - شرع بالفعل في استخدام طائرات مقاتلة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ عندما نشب القتال بين القوات الموالية للرئيس رباني ومناصري رئيس الوزراء حكمتيار في منطقتي ساروبي وتاغاب (مقاطعة كابيسا) ، التي تبعد زهاء ٦٠ كيلومتراً شمال شرقي كابول . وجرى وقف إطلاق النار لمدة عشرة أيام ما بين ٢٠ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر مما سمح بإعادة فتح الطريق الذي يربط بين كابول وجلال آباد . وقد اشتدت حدة القتال مرة أخرى في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر .

#### الحالة في كانداهار

٢٨ - أشار المقرر الخاص في الفقرة ٣٢ من تقريره المقدم إلى الجمعية العامة إلى أن مقاطعة كانداهار الواقعة في جنوب شرقي أفغانستان ، لا تخلو من النزاع الناجم عن التنافس الحزبي . وفي الوقت الذي أحرز فيه بعض التقدم نحو إنشاء مجلس شورى يركز على قاعدة واسعة في كانداهار بعد أن اجتمع الممثل الشخصي للأمين العام مع عدد كبير

من القادة في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي ، فقد أدى نشوب الاعمال الحربية في كابل الى تجديد القتال . وما فتئ مجلس شوري الصلح المؤلف من ٦٩ شخصا يحاول مساعدة أطراف النزاع على التوصل إلى تسوية سياسية .

الحالة في أجزاء أخرى من البلد

٢٩ - وأفيد عن امتداد القتال الذي بدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ في كابل ، إلى ست مقاطعات أخرى في أفغانستان . وأبلغ أنه في مقاطعة فارياب الواقعة إلى الشمال الغربي من البلاد ، هاجم محافظ مقاطعة حيرات السيد اسماعيل خان ، المتحالف مع الرئيس رباني ، قوات الجنرال دوستم مستخدماً طائرات مقاتلة انطلاقاً من قاعدة شنداد إلى شيرغان . والحالة متوترة في حيرات ولكنها لا تزال هادئة .

### ثانيا - مشكلة اللاجئين والمشردين

٣٠ - كما ذكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أمام الدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان ، " فإن معظم اللاجئين والمشردين داخليا يقعون ضحايا لكارثتي انتهاك حقوق الإنسان والمنازعات الداخلية ... " وللأسف فإن هذا القول ينطبق تماما على الحالة الراهنة في أفغانستان .

٣١ - وكان للنزاع المسلح حول مدينة كابول أثر سلبي على نطاق عملية إعادة توطين اللاجئين ، التي انكسرت الى حد كبير في عام ١٩٩٣ عندما عاد ٧٦٣ ٢٥٨ شخصا فقط من باكستان و٤١٦ ٢٤٤ شخصا من جمهورية إيران الإسلامية منذ الشروع في تنفيذ برنامج إعادة التوطين في ذلك البلد بتاريخ ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ . وكان قد وفد إلى باكستان قرابة ٩٦ ٠٠٠ لاجئ إضافي منذ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ، قدم معظمهم من المناطق الحضرية ويرجع ذلك أساساً إلى الاضطرابات التي حدثت في كابول . ولذلك ما زال هناك قرابة ٤ ملايين لاجئ أفغاني يعيشون في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية .

٣٢ - وقد أسفرت جولة القتال الحالي الدائر في أفغانستان التي بدأت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، عن أعداد جديدة من اللاجئين والمشردين داخليا علاوة على من ورد ذكرهم أعلاه . وقبل أن تعتمد باكستان إلى غلق حدود العبور في طورخام بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، يُعتقد أن حوالي ١٨ ٠٠٠ شخص قد هربوا إلى المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية لباكستان . والأشخاص الذين سمح لهم باجتياز الحدود هم الجرحى والمرضى ومن كانت بحوزتهم وثائق وتأشيرات مفر . وأفادت التقارير أن عددا إضافيا يبلغ ١٥ ٠٠٠ شخص ظلوا بعض الوقت في منطقة قريبة من طورخام ، إما لأنهم كانوا يأملون في إعادة فتح الحدود أو بسبب افتقارهم إلى المال اللازم لدفع أجرة الحافلة إلى المخيمات الخاصة بالمشردين داخليا في جلال آباد . أما الأفغان الذين ينحدرون من أصول هندوسية أو من السيخ ممن كانوا يرغبون في اللجوء إلى الهند فقد أُبلغ أنه لم يُسمح لهم بالمرور من باكستان دون الحصول مسبقا على تأشيرة دخول إلى الهند التي يصعب الحصول عليها بالنظر إلى عدم وجود قنصلية هندية في جلال آباد . وفي سياق القتال الحالي ، أصدر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بيانا إلى وزارات الخارجية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي التي ستلتقي في طهران ، وطلب منها الاستمرار في حماية هؤلاء اللاجئين وتقديم المعونة إلى من كانوا مؤقتا في رعايتها في انتظار التوصل إلى حلول لمشاكلهم والسماح لمن كانوا في حاجة إلى الحماية بالدخول .

٣٣ - وفي وقت استكمال التقرير الحالي ، وفد نحو ٨٠ ٠٠٠ شخص من كابول إلى مخيمات المشردين في جلال آباد ، بمعدل وصول ٢٥٠ عائلة ، أي زهاء ١ ٧٠٠ شخص يوميا .

وبالنظر إلى الزيادة الحادة في أجور الحافلات من كابول ، فقد أُبلغ أن العديد من الأشخاص قد اجتازوا على الأقل جزءاً من الرحلة الذي يشمل عبور الأنهار ، على الأقدام . وتوجد حالياً أربعة مخيمات للمشردين داخلياً في مدينة جلال آباد وحولها وهي: مخيمات ممتاز وهادا التي أُقيمت منذ فترة وزارها المقرر الخاص مرتين ، ومخيم سمر خيل الذي أنشئ حديثاً (الذي تديره اللجنة الدولية للصليب الأحمر) ، ومخيم مار شاهي وتبعد عن المدينة بمسافة ١٥ و ١٨ كيلومتراً على التوالي . وفضلاً عن القادمين الجدد ، فهناك قرابة ٤٠٠٠ عائلة ممن هربوا من جولات القتال السابقة في كابول فضلاً عن المنازعات المسلحة في تاغاب وماروبي ، قد التمت أيضاً ملاذاً في مخيمات جلال آباد . ويعيش أشخاص من تاغاب أساساً في مخيم سمر خيل بينما ذهب القادمون الجدد إلى المخيمات الثلاثة الأخرى ، وخاصة إلى مار شاهي . ويعتبر الغذاء والأدوية والخيام أكثر احتياجاتهم إلحاحاً . وخلافاً للأشخاص الذين غادروا كابول في عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، الذين كانوا يضمون مجموعة من المهنيين الحضريين ، وموظفي الحكومة السابقين ، والاساتذة والمثقفين الآخرين ، فإن الذين يغادرون المدينة حالياً هم أناس لم يتمكنوا من مغادرتها من قبل لأسباب اقتصادية ولم يكن لديهم أي خيار آخر إذا ما أرادوا البقاء على قيد الحياة . وفضلاً عن الخيام فقد التجأوا غالباً إلى منازل في القرى المجاورة أو إلى رجال القبائل أو حتى إلى أناس مجهولين . وقدّر عدد من غادروا كابول بصفة لاجئين أو مشردين منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بما يربو على ١٧٥٠٠٠ شخص . كما قدّر عدد من عادوا إلى قراهم منهم بحوالي ٥٠٠٠٠ شخص .

٣٤ - وعلاوة على جلال آباد ، فقد هرب الناس من كابول إلى أنحاء أخرى من البلاد كذلك . ويُعتقد أن قرابة ٧٥٠٠٠ شخص قد غادروا إلى مقاطعات أخرى ، وخاصة مقاطعتي لاغمان ، ومنطقة خوست في مقاطعة بكتيا وإلى منطقة محمد آغا في مقاطعة لوغار . وقد ذهب عدد من الأشخاص إلى مخيمات المشردين في شمال البلاد على الرغم من أن المرور إلى مناطق معينة في الشمال قد أصبح صعباً بسبب الظروف الجوية مما أسفر عن إغلاق معبر سالانغ . وتقع مخيمات الشمال ، في مدينة مزارى شريف ، عاصمة مقاطعة البلخ ، وفي كاماز التي تقع في منطقة مازار ، وفي بولي خومري ، وحيرارات ، وفي شيرغمان . ويُعتقد أن حوالي ٣٠٠ عائلة من كابول قد وصلت إلى مزارى شريف . وفي وقت استكمال التقرير الحالي ، وصلت ٢٦٠ عائلة جديدة إلى مخيم كاماز بينما وصلت ٥٠٠ عائلة جديدة إلى مخيم المشردين في بولي خومري . وكان هناك قرابة ١٠٠٠٠٠ مشرد ممن هربوا في وقت سابق من القتال الدائر في كابول يعيشون في مقاطعة بلخ ، وكان ٢٠٠٠٠ منهم يعيشون في الخيام بينما جرى إيوائهم الآخرين في مبان عامة . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد أبلغت السلطات في مقاطعة كانداهار في القسم الجنوبي من البلد عن وصول ٤٠٠ أسرة مشردة تقريباً من منطقة كابول . ويعتقد أن هناك أشخاصاً عديدين يعبرون الطرق الموصلة من جلال آباد إلى كانداهار والمحافظات الجنوبية التي فرضت قيود على الوصول إليها . وقد ألقى سكان كابول الذين هربوا من المدينة للإقامة مع عائلات أو لالتماس

الملاذ لدى المجتمعات المحلية ، أعباء إضافية على عاتق المرافق المحلية التي كانت مثقلة من قبل بما يفوق طاقتها أو غير الموجودة أصلا .

٣٥ - وأفادت التقارير عن تشريد أشخاص داخليا أيضا من فارياب إلى مقاطعة بادغيس نتيجة القتال الشديد الدائر حاليا بين قوات الجنرال دوستم ومحافظ حيرات السيد اسماعيل خان .

٣٦ - وتشردت أعداد كبيرة من سكان مدينة كابول داخل المدينة نفسها منذ أن شهدت هذه الأخيرة قصفًا جويًا وهجمات صاروخية مكثفة حتى على الأحياء السكنية المكتظة بالسكان . وقد غادرت الآلاف من الأسر الأحياء التي شهدت قتالا عنيفا والتمست الملاذ في أماكن أكثر أمنا . ويعتقد أن قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص قد انتقلوا إلى الأقسام الشمالية من المدينة كمنطقة "خير كانا" التي تعرضت لنيران المدفعية الثقيلة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، مما أدى إلى تحركات جديدة للسكان داخل المدينة . ويعتقد أن هناك ٢٥٠ ٠٠٠ شخص حاليا قد تشردوا في كابول وفي الضواحي الملاصقة لها مباشرة . وقد لجأ أشخاص إلى منازل أقربائهم أو أصدقائهم أو معارفهم من القرويين أو رجال القبائل . وتبين الواقعة التي أفادت عنها التقارير بخصوص إصابة ٢٣ شخصا بجراح عندما سقطت قذيفة على منزل واحد ، ظروف معيشتهم المكتظة . أما الذين لم يكن لديهم مكان يلجأون إليه ، فقد التمسوا الملاذ في المباني العامة مثل المدارس والجوامع . وتقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الأفغاني ، المساعدة إلى حوالي ٥٠ ٠٠٠ شخص ممن وجدوا أنفسهم في هذه الحالة في كافة أرجاء المدينة ، حتى أنهم يضطرون إلى تغيير مواقعهم باستمرار ، عندما يمتد القتال إلى الأحياء المجاورة لهم . كما أن الحالة المأساوية التي وجد السكان المدنيون في أفغانستان أنفسهم يعيشونها وعمليات القصف الجوي والهجوم بالمواريخ والقذائف على مدينة كابول بطريقة عشوائية وبلا هوادة ، قد دفعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى إصدار بيان صحفي في شباط/فبراير ١٩٩٤ ، ناشدت فيه أطراف القتال اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنيب السكان المدنيين فضلا عن المؤسسات الطبية والعاملين فيها ، أخطار القتال . فضلا عن ذلك ، جاء بالبيان الصحفي أن حالة السكان الأفغان ، وهم من أفقر شعوب العالم ، قد تفاقت أكثر فأكثر من جراء الطقس البارد والافتقار إلى الكهرباء والسلع الأساسية .

٣٧ - إن تشتت سكان أفغانستان على هذا النحو يعيد للأذهان عبارة "الإبادة بالتهجير" التي استخدمها المؤرخ لويس دوبري لوصف بعض تحركات السكان في ذلك البلد .

٣٨ - وخلال فترة قيد النظر ، قُتل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، السيد ولي خان كروخيل رئيس مجلس التفاهم والوحدة الوطنية ، وهي منظمة للمثقفين الأفغان

الذين يرومون إحلال السلام في أفغانستان ، وكان المقرر الخاص قد التقاه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ . ويُعتقد أن الدافع وراء اغتياله دافع سياسي . وقد تلقى عدد آخر من المفكرين الأفغان البارزين وأعضاء المنظمات الأفغانية لحقوق الإنسان الذين يعيشون في باكستان تهديدات بالقتل أيضا . ويبدو أن المفكرين قد أصبحوا أكثر تعرضا للخطر حاليا من الأشخاص الذين كانوا مرتبطين بالحكومة السابقة .

### شالسا - المجتمع الدولي وحقوق الإنسان في أفغانستان

٣٩ - اكتسب دور المجتمع الدولي أهمية خاصة منذ اندلاع الجولة الأخيرة للقتال في أفغانستان في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ . وأرسلت الأمم المتحدة قافلة الإغاثة الإنسانية الأولى إلى المشردين الذين هربوا من كابول إلى جلال آباد في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ . وشكل منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية لأفغانستان قوة عمل معنية بالمشردين . وقد تم توزيع المسؤوليات على وكالات الأمم المتحدة على النحو التالي: تكون منظمة الصحة العالمية مسؤولة عن الإغاثة المتمثلة بالصحة وتكون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولة عن إدارة المخيمات بينما يظطلع برنامج الغذاء العالمي بتقديم الأغذية والخدمات اللوجيستية ، وتتولى منظمة اليونيسيف شؤون الماء والإصحاح والتثقيف ، في حين يظطلع مكتب منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية لأفغانستان بمسؤولية التنسيق الشامل لعمليات الإغاثة .

٤٠ - وبالنظر إلى شدة القتال الدائر ، فقد تعذر إرسال قوافل المعونة إلى كابول . على أنه جرى تسليم مخزون إمدادات الأدوية والمعدات الطبية من منظمة الصحة العالمية والقمح من برنامج الغذاء العالمي وبلغ غذائية أخرى كانت متوفرة سابقا في المدينة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغية توزيعها على السكان المعوزين . ووزع موظفو الأمم المتحدة المحليون وموظفو اللجنة الدولية للصليب الأحمر المخزونات المتوفرة من السلع في كابول ومزاري شريف . وتوقف توزيع المعونات في بولي خومري بسبب انعدام الأمن في الطريق . ووزعت منظمة "كير انترناشونال" سلع الغذاء المختلفة أيضا في كابول . وأودعت مخزونات الطوارئ في أقرب مكان ممكن إلى كابول من أجل توزيعها بسرعة عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك . ووصلت قافلة من الإمدادات الطبية من منظمة الصحة العالمية وبطاطين من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كيما توزعها اللجنة الدولية للصليب الأحمر . ووزعت منظمة اليونيسيف العقاقير الضرورية ووقود الديزل على المؤسسات الطبية .

٤١ - وأُبلغ المقرر الخاص بأن منطقة كانداهار لم تعد صالحة للقيام بأي عمل إنساني دولي لفترة من الوقت . بيد أنه في بداية شباط/فبراير ١٩٩٤ ، وزعت السلطات المحلية في مدينة كانداهار أغذية وبطاطين وأقمشة مشمعة ومواقد الكيروسين والبدلاء البلاستيكية وصفائح لحمل النفط المملوكة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، على قرابة ٥٠ أسرة مشردة من كابول . وفي الوقت ذاته ، فإن المفوضية تقدم المساعدة إلى ١٥ أسرة تعيش في المباني العامة في المدينة نفسها . وواجهت منظمات الإغاثة الدولية مصاعب أيضا في الوصول إلى مقاطعة كوندوز .

٤٢ - وفي وقت انجاز التقرير الحالي ، كانت وكالات الأمم المتحدة قد وزعت ١ ٢٠٠ طن من الأغذية (برنامج الغذاء العالمي ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومنظمة اليونيسيف) و ٤٥٠ خيمة و ٣ ٠٠٠ حزمة من الأغذية البلاستيكية (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) و ١٥ ٠٠٠ بطانية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر) و ٩٠٠ بطانية/غطاء من منظمة اليونيسيف و ٨ وحدات جراحية وطبية في كابل منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ . وخلال الفترة ذاتها ملمت وكالات الأمم المتحدة إلى مدينة جلال آباد ١ ٨٧٣ طناً من الأغذية ، و ١٢٠ ٠٠٠ لتر من الوقود ، و ٩٧٥ خيمة ، و ١٠٠ ٥ قطعة قماش مشمع و ٤٧ ٠٠٠ بطانية وقراءة ١٤٠ طناً من الأدوية .

٤٣ - وقد لعبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دوراً حيوياً أثناء النزاع المسلح الدائر حالياً في أفغانستان ، بمحافظتها على استمرار وجود الموظفين الدوليين في مدينتي كابل ومزاري شريف على السواء . وإلى جانب أنشطتها التقليدية في ميدانسي الطب والصحة ، فقد وزعت اللجنة امدادات الاغاثة البشرية الطارئة الخاصة بها فضلاً عن الامدادات التي أتاحتها وكالات الأمم المتحدة ، وهي تساعد قرابة ٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخل كابل الذين التمسوا الملاذ في المباني العامة . وتدير اللجنة أيضاً مخيم سمرخيل للمشردين في جلال آباد وتقدم المساعدة لوكالات الأمم المتحدة في التخفيف من محنة المشردين والسكان المحليين على السواء في كافة أنحاء أفغانستان . وأبلغ المقرر الخاص بأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كانت تساعد في مدينة مزاري شريف ٣٠٠ أسرة من التي هربت من القتال الدائر في كابل . وتساعد اللجنة حالياً ٢٣ مرفقاً طبياً في المدينة على أساس خاص من خلال إتاحة الامدادات الطبية الطارئة ، وتشمل هذه المساعدات جميع المستشفيات العاملة .

رابعاً - القضايا الأخرى لحقوق الإنسان

٤٤ - وعلى الرغم من أن أفغانستان طرف في مختلف الموك الدولية لحقوق الإنسان ، وخاصة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، فضلاً عن اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، فلا توجد حتى الآن إدارة يمكنها أن تضمن حقوق الإنسان كما كرستها الموك المذكورة أعلاه ، فانضمام حكومة ما إلى الموك الدولية لحقوق الإنسان ليس له أي قيمة عملية في حالة كهذه . ويغترق البلد حتى الآن إلى دستور نافذ فضلاً عن عدم تطبيق الاتفاقات ذات الملة .

٤٥ - وعلاوة على عدم وجود حكومة مركزية عاملة وفعالة ، وجيش وشرطة ، فقد ذكر المقر الخاص أيضاً وجود سجون تديرها الأحزاب السياسية والقادة الميدانيين في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم ، ويقع معظمها في مناطق غير مكشوفة . ورأى المقرر الخاص أن وجود سجون خاصة لا يتفق مع وجود حكومة حقيقية لذا فلا بد من إزالة هذه السجون . وفي الفقرة ١١ من القرار ١٥٢/٤٨ ، حث الجمعية العامة على الإفراج دون شرط عن جميع السجناء الذين تحتجزهم الجماعات المتنافسة دون محاكمة في الأراضي الأفغانية ، وطالبت بإزالة السجون التي تديرها الأحزاب السياسية .

### خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

#### ألف - الاستنتاجات

٤٦ - يوجد لدى المقرر الخاص انطباع في ظل الوضع الراهن بأن أفغانستان بلد يسفر فيه الصراع على السلطة عن توازن للغوى أكثر مما يسفر عن توازن لحكومة شعبية .

٤٧ - ولا تزال الاستنتاجات التي قدمها المقرر الخاص في تقريره إلى الجمعية العامة (الفقرات ١٠٢-١٢٧ من الوثيقة A/48/584) صحيحة .

٤٨ - وقد استؤنف الصراع على السلطة بين الجماعات السياسية التي يمكن اعتبارها مقيدة باتفاقي اسلام آباد وجلال آباد ، منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وبلغ هذا الصراع أبعادا جديدة . وشكلت الشخصيات السياسية المعروفة تحالفات جديدة بهدف الاحتفاظ بالسلطة السياسية أو اكتسابها دون مراعاة لمعاناة الشعب ، وعلى الأخص مكان مدينة كابول . وتوجد تقارير موشوق بها بشأن نطاق القتال وشدته . ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، أبلغ عن مقتل ما يزيد على ٩٠٠ مدني وجرح ما يربو على ١٠ ٠٠٠ آخر ، ولجوء ١٨ ٠٠٠ شخص تقريبا إلى باكستان وتشريد ١٥٥ ٠٠٠ شخص داخلها في كافة أرجاء البلد ، بينما تشرد زهاء ٢٥٠ ٠٠٠ شخص داخل كابول وضواحيها المباشرة . وقد تهدمت في كابول ، بعض الأحياء التي ظلت سليمة حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، تهديما يكاد يكون كاملا . وقد مُحِيت من على ظهر الأرض منازل ومبان عامة فضلا عن معالم دينية وثقافية . وأفادت التقارير بأنه لأول مرة منذ نشوب الحرب الأهلية في أفغانستان استخدم القصف الجوي بانتظام لأحياء يسكنها المدنيون .

٤٩ - وهناك حاليا قرابة ٨٠ ٠٠٠ شخص ممن هربوا من القتال في كابول إلى المخيمات المخصصة للمشردين داخلها في منطقة جلال آباد ومقاطعة نانغارهار في حين تشرد ٧٥ ٠٠٠ شخص في بقية أفغانستان . ويُلقِي القادمون الجدد أعباء إضافية على عاتق المرافق المحلية المشقلة بدرجة تفوق طاقتها من قبل أو غير الموجودة أصلا ، وعلى عاتق أولئك الذين يقدمون المساعدة الإنسانية لأفغانستان .

٥٠ - وتحدث المقرر الخاص أمام الجمعية العامة عن مخاوفه من احتمال امتداد النزاع الدائر في كابول إلى مدن ومناطق أخرى في أفغانستان . وقد تحققت هذه المخاوف الآن: فقد ظهرت علامات نشوب حرب أهلية محتملة في القسم الشمالي من البلد فضلا عن مقاطعتي كانداهار وناغهار . وقد يمتد النزاع إلى المنطقة بأسرها . وقد عرضت البلدان المجاورة مساعيها الحميدة لحل النزاع .

٥١ - ولذلك فإنه من المفهوم تماما أن حالة حقوق الإنسان في البلاد هي أبعد من أن تكون متفقة مع موكود حقوق الإنسان التي تعتبر أفغانستان طرفا فيها .

٥٢ - إن طلب المقرر الخاص الذي أعرب عنه أمام الجمعية العامة ، بترجمة تقريره إلى لغتين من اللغات الرئيسية المستخدمة محليا في الحديث هو قيد التنفيذ . وتوشك ترجمة التقارير إلى لغتي الداري والباشتو على الاكتمال . ويجب العثور على طرق ووسائل لتوزيع التقارير المترجمة على أوسع نطاق ممكن بين السكان المعنيين في أفغانستان .

٥٣ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٤٨ من الأمين العام أن يرسل بعثة خاصة إلى أفغانستان ، ولكن ذلك لم يتحقق حتى الآن . ويعتقد المقرر الخاص أنه بدون وقف ثابت لاطلاق النار في البلد وبدون ضمان لحرية الحركة دون عائق في الطرق البرية وفي المجال الجوي الأفغاني ، فضلا عن امكانية الوصول الآمن إلى المطارات ، يستحيل العمل بانتظام للتوصل إلى تسوية سلمية للحالة الراهنة .

٥٤ - ويتضح من الوضع الشامل لأفغانستان أن مختلف المناطق القبليّة وغيرها من المناطق الواقعة تحت سيطرة الشخصيات القوية ، قد كوّن لها هوية جديدة تعرّض وحدة البلاد للخطر وتهدد الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة بأكملها . ويبدو أن هناك سياسات خارجية منفصلة يجري اتباعها في مناطق مختلفة من أفغانستان . ويبدو أن السبيل الوحيد لمواجهة هذه الاتجاهات الانفصالية يكمن في تطبيق تنظيم فيدرالي أو إقليمي جديد يتعلق بنظام الحكم ، وهو أمر يتطلب القيام مقدما ، بوضع حد للنزاع المسلح .

#### باء - التوصيات

٥٥ - لما كانت حالة حقوق الإنسان في أفغانستان ترتبط ارتباطا وثيقا بمجمل الحالة السياسية في البلد ، فسيكون من غير المجدي تقديم أي توصيات تتعلق بإعادة فرض احترام حقوق الإنسان في البلد ، طالما كانت القوى السياسية غير قادرة على حل خلافاتها السياسية بغير الوسائل العسكرية ، وطالما كانت النداءات الموجهة لهذا الغرض لا تلقى آذانا صاغية .

٥٦ - وتتمثل التوصية الوحيدة التي يتعين توجيهها في أنه يجب على كل الجماعات أن تلقي سلاحها وأن تكف عن الحرب . وقد قدم جميع من ناقشوا المشكلة الأفغانية صراحة توصيات مماثلة . ومع ذلك ، فإن جميع هذه النداءات تتطلب تضامنا دوليا إذا ما تعين تنفيذها . ومن المؤسف ، أن هذا التضامن ليس له وجود . وعلى العكس من ذلك ، يبدو

أن المجتمع الدولي قد نسي أفغانستان وشعبها على السواء . ولذلك ، يود المقرر الخاص أن يومي بدعوة جميع القادة السياسيين وغيرهم من الشخصيات الأفغانية البارزة في داخل أفغانستان وخارجها إلى الاجتماع في منطقة محايدة واتخاذ خطوات تؤدي إلى السلم ، أي خطة لإجراء انتخابات حرة وهي خطة ينبغي وضعها بإحكام ثم تنفيذها .

٥٧ - ويجب على كل الجماعات السياسية أن تطلق سراح سجنائها وأن تقبل قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمقرر الخاص بزيارة سجونها .

٥٨ - وينبغي الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية وتسليمها تحت إشراف دولي . ومع ذلك فلن تنجح مثل هذه الجهود دون دعم مالي ضروري وهو دعم غير موجود في الوقت الحاضر . وينبغي إيلاء مرتبة الأولوية من الاهتمام للجماعات المستضعفة على نحو خاص في هذا المجال . وأوصى المقرر الخاص ببحث مصير النساء والفتيات بعناية خاصة .

٥٩ - وينبغي توجيه نداء إلى المنظمات الإنسانية من أجل إعداد خطة لإعادة بناء البلد وينبغي أن يُطلب إليها أن تُبلغ الأمم المتحدة عن الكيفية التي تعتقد أنه يمكن بواسطتها تحقيق إقامة السلم وإعادة البناء في أفغانستان .

٦٠ - وقد يرغب المقرر الخاص في تكرار توصياته التي سبق أن قدمها في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين (الفقرات ١٢٨-١٤٢ ، من الوثيقة A/48/584) .

٦١ - وتوصية المقرر الخاص الوحيدة التي تحققت فعلاً بمساعدة الشعب الأفغاني كانت إنهاء الاحتلال الأجنبي . ولا تزال جميع الاستنتاجات والتوصيات الأخرى صحيحة في الواقع ويقع على عاتق الأمم المتحدة التزام بإعادة تنشيط جهودها للقيام على الأقل بتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في قرارات لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة .

٦٢ - وطالما لم يبد المجتمع الدولي أي التزام بتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في مختلف القرارات والتقارير ، فمن دواعي السخرية أنها ستظل حبراً على ورق وسيقال شعب أفغانستان المعذب ، المنظمات العالمية والمجتمع الدولي بحق عن قيمة الكلمات الواردة في تقارير المقرر الخاص وقيمة المساعدات الإنسانية العاجزة عن حل المشاكل الرئيسية في الحالة الراهنة لشعب أفغانستان .

٦٣ - وفي الوقت الراهن يمثل الغذاء والدواء والمأوى وخاصة السلامة البدنية الهموم الرئيسية لغالبية سكان أفغانستان . وهناك قضية رئيسية أخرى تتطلب عملاً

حازما من قبل المجتمع الدولي وهي مشكلة الاسلحة التي يجري توريدها لمختلف الفصائل المتحاربة ، إذ يجب اتخاذ إجراءات حاسمة للتقليل من الاثار الفظيعة الناجمة عن استخدام اسلحة بالغة التطور ، ضد السكان المدنيين .

٦٤ - وينبغي أن ينتشر المراقبون الدوليون على طول الطريق الخارجي الذي يربط بين جلال آباد وكابول بغية رصد وتسهيل مرور القوافل الإنسانية ، التي أفادت التقارير بأنها قد أوقفت في هذا الطريق الخارجي نتيجة للقتال .

- - - - -